

## مقدمة

(مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي)

=====

تأسس المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة في المرحلة الأولى، وذلك تحت مسمى مجلس النقد لدولة الإمارات في ١٩ مايو من سنة ١٩٧٣ بموجب القانون الاتحادي رقم (٢) لسنة ١٩٧٣، بهدف إصدار عملة وطنية للدولة تخلف العملات الأخرى التي كانت قيد التداول في الفترة التي تلت قيام اتحاد الإمارات في سنة ١٩٧١، وهذه العملات: الدينار البحريني وريال قطر و دبي.

وطرح درهم الإمارات العربية المتحدة للتداول أول مرة في ١٩ مايو من سنة ١٩٧٣ وتم إثر ذلك استبدال الدينار البحريني وريال قطر - دبي خلال بضعة أسابيع بواقع درهم واحد مقابل الريال وعشرة دراهم مقابل الدينار وتم استبدال ما مجموعه ١٢,٩ مليون دينار و ١٣١ مليون ريال مقابل طرح ٢٦٠ مليون درهم في التداول.

لم يخوّل مجلس النقد صلاحيات رسم سياسة نقدية للدولة وإنما اقتصرت وظيفته حسب القانون على إصدار الدرهم وتأمين التغطية الكاملة له بالذهب والعملات الأجنبية. وقد تحدد مكافئ الدرهم من الذهب بواقع ٠,١٨٦٦٢٢١ غرام وربط بالدولار الأمريكي على أساس ٣,٩٤٧٣٧ درهم لكل دولار مع السماح بهامش تذبذب ضيق.

حرص مجلس النقد، على الرغم من الصلاحيات المحدودة الممنوحة له، على تنظيم المهنة المصرفية في الدولة وإرساء قواعد تعمل على ضمان سلامة العمل المصرفي. كما نجح منذ تأسيسه، مستعيناً بصندوق النقد الدولي، في إعداد وجمع و تبويب إحصاءات نقدية و مصرفية مفصلة عن أعماله وعن أعمال البنوك العاملة في الدولة في ذلك الوقت. وكان يقوم بنشر تقرير سنوي بالإضافة إلى نشرة اقتصادية نصف سنوية.

دعم مجلس النقد تطور الدولة الاقتصادي المتسارع وساعد في نشوء نظام مصرفي وتطوير نشاطاته لتشمل كافة القطاعات الاقتصادية في الدولة. كما أرسى أولى دعائم الاستقرار المالي والاقتصادي في ١٠ ديسمبر ١٩٨٠ حينما أصدر قانوناً جديداً هو القانون الاتحادي رقم (١٠) لسنة ١٩٨٠ في شأن المصرف المركزي والنظام النقدي وتنظيم المهنة المصرفية، والذي تم بموجبه تحويل مجلس النقد إلى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. وقد كان تحويل مجلس النقد إلى مصرف مركزي في سنة ١٩٨٠ أمراً ضرورياً نظراً للتطور الاقتصادي الكبير والمتسارع والذي تزامن مع تأسيس البنوك الوطنية التي بلغت ٢١ بنكاً في تلك الفترة. وقد بلغ النقد المتداول ٢١٤٣ مليون درهم في ٣١ ديسمبر ١٩٨٠.

أعطى القانون الاتحادي رقم (١٠) لسنة ١٩٨٠، المصرف المركزي صلاحيات واسعة من أهمها: تنظيم السياسة النقدية والائتمانية والمصرفية والإشراف على تنفيذها ٠٠٠٠ مما ساعد على دعم الاقتصاد الوطني، وأدى إلى استقرار النقد. وفي سبيل تحقيق ذلك خُوِّلَ المصرف المركزي: "(١) بإصدار النقد وفقاً للأحكام المنصوص عليها في القانون، (٢) العمل على دعم النقد وتحقيق ثباته في الداخل والخارج وضمان حرية تحويله إلى العملات الأجنبية، (٣) العمل على توجيه سياسة الائتمان بما يساعد على تحقيق النمو المتوازن للاقتصاد الوطني، (٤) تنظيم المهنة المصرفية وتطويرها ومراقبة فعالية الجهاز المصرفي وفقاً لأحكام القانون، (٥) القيام بوظيفة مصرف الحكومة، (٦) تقديم المشورة للحكومة في الشؤون النقدية والمالية، (٧) الاحتفاظ باحتياطي الحكومة من الذهب والعملات الأجنبية، (٨) العمل كمصرف للمصارف العاملة في الدولة، و (٩) القيام بوظيفة الوكيل المالي للحكومة لدى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وغيرهما من المؤسسات وصناديق النقد العربية والدولية، وقد خول أيضاً بتولي جميع معاملات الدولة مع تلك الجهات".

وفي الفترة من ١١ ديسمبر ١٩٨٠ وحتى تاريخه قام المصرف المركزي، من خلال تنفيذ أحكام القانون ومن خلال الأنظمة والتعاميم والقرارات التي صدرت عن مجلس إدارته، بترسيخ دعائم نظام مصرفي سليم وقوي أصبح يضاهي في قوته أفضل الأنظمة المصرفية في العالم .

تم ذلك على الرغم من التطور السريع والمتعاضم لاقتصاد الدولة والذي انعكس بالتوسع الكبير في نشاطات البنوك العاملة في الدولة . وبذلك ارتفع النقد المتداول من ٢,١ مليار درهم في ٣١ ديسمبر ١٩٨٠ إلى ٢٣,٢ مليار درهم في ٣٠ يونيو ٢٠٠٧ . كما ارتفع عرض النقد (ن١) من ٧,٣ مليار درهم إلى ١٥٠ مليار درهم، وعرض النقد الواسع (ن٢) من ٢٣,٥ مليار درهم إلى ٤٧٥,٣ مليار درهم، في ذات التاريخين على التوالي .

أما التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص الممنوحة من قبل كافة البنوك العاملة في الدولة فقد ارتفعت من ٢٥,١٧ مليار درهم في نهاية ديسمبر ١٩٨٠ إلى ٤٢٢,١٢ مليار درهم في نهاية يونيو ٢٠٠٧ . وارتفعت الموجودات الأجنبية لهذه البنوك من ١٩,٤١ مليار درهم إلى ٢٣٧,٧٦ مليار درهم، والودائع النقدية من ٥,٢١ مليار درهم إلى ١٢٦,٧٧ مليار درهم، والودائع شبه النقدية من ١٦,١٧ مليار درهم إلى ٣٢٥,٣٣ مليار درهم، وحقوق المساهمين (رأس المال والاحتياطيات) من ٥,٥٢ مليار درهم إلى ١١٧,٠٤ مليار درهم في ذات التاريخين المذكورين . وبنهاية يونيو ٢٠٠٧ تجاوز إجمالي الأصول/ الخصوم للميزانية المجمعة للبنوك حاجز التريليون درهم لتصل ١٠٠٢,٥٧ مليار درهم .

أما إجمالي الموجودات/ المطلوبات في الميزانية العمومية للمصرف المركزي فقد ارتفع من ٩,٨٠ مليار درهم في نهاية ديسمبر ١٩٨٠ إلى ١٦٣,١١ مليار درهم في نهاية يونيو ٢٠٠٧ ، وارتفعت موجودات

المصرف المركزي من العملات الأجنبية والذهب من ٧,٢٨ مليار درهم إلى ١٥٩,٣١ مليار درهم في ذات التاريخين المذكورين .

كما أن الأسواق النقدية والمالية تعمقت ونضجت وارتفع مستوى أدائها ليضاهي أكثر الدول تقدماً في العالم . وأصبحت مدن الدولة، الرئيسية منارات جذب واستقطاب للاستثمارات الأجنبية وكبرى الشركات العالمية .

كان هذا الأداء المتميز للقطاع المصرفي والمالي متزامناً مع نمو غير مسبوق في النشاط الاقتصادي بكافة قطاعاته .